

مزايدات لبنانية على رعاية الإصلاحات الاقتصادية والمالية

وأضاف أن خطة إصلاح الكهرباء وخفض العجز في الميزانية "خطوات أولى محل ترحيب كبير"، وإن هناك حاجة للقيام "بمزيد من التعديل المالي الجوهري والإصلاحات الهيكلية". وقال عون إن "أهم ما يجري العمل عليه أيضا إحالة وإقرار موازنة 2020 في المواعيد الدستورية، وهي تتضمن إصلاحات جديدة وحازمة من خلال تخفيض عجز الكهرباء وتحسين الجباية ووضع آليات عملية لمكافحة التهرب الضريبي والجمركي".



ميشال عون
المسار التنفيذي للإصلاحات سيبدأ في مطلع أكتوبر المقبل بعد الانتقاء من التحضيرات الجارية

وشدد على ضرورة وضع أطر لتنفيذ خطة أعدتها شركة مكنزي للاستشارات الإدارية لإصلاح الاقتصاد بالتزامن مع إطلاق عدد من المشاريع المقررة في مؤتمر سيدر".

اتسعت المنافسة على رعاية الإصلاحات الاقتصادية التي لا مفر منها بين الأطراف السياسية اللبنانية، رغم أن التوتر وتناقض المواقف في ما بينها يعرقلان تنفيذها في ظل احتقان الشارع ورفضه لإجراءات التقشف التي لا تجد بيروت مفرًا منها.

وتأمين أكبر قدر من الإنتاجية خاصة لجهة تنفيذ موازنة 2019 بوارداتها وإصلاحاتها".

وتوقع أن يبدأ هذا المسار التنفيذي مع بداية أكتوبر بعد الانتهاء من التحضيرات الجارية الآن في مختلف الإدارات مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو مما يعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والمالي".

وبعد سنوات من تلكؤ خطط الإصلاح، تزايد حافز التحرك بسبب الركود الاقتصادي ويطغى تدفق الدولارات إلى بنوك لبنان من المغتربين اللبنانيين في الخارج، التي يعتمد لبنان عليها بشدة في تمويل الحساب الجاري وعجز ميزانية الدولة.

وتمثل الإصلاحات شرطا أساسيا للوفاء بتعهدات قطعتها حكومات أجنبية ومؤسسات مانحة العام الماضي بتقديم 11 مليار دولار لتمويل مشروعات البنية الأساسية الرئيسة خلال ما يسمى بمؤتمر سيدر في باريس.

ويُنظر إلى إجراءات خفض عجز الميزانية وإصلاح قطاع الكهرباء، الذي يستنزف الأموال العامة رغم استمرار انقطاع الكهرباء، على أنها اختباران مهمان لقدرة الحكومة على الإصلاح.

وقال صندوق النقد الدولي في يوليو إن من المرجح أن يصبح العجز هذا العام أعلى من المستوى المستهدف وهو 7.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

بيروت - أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أن لبنان سيبدأ في أكتوبر تنفيذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتفق عليها كبار زعمائه والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي متعهدا برعاية ذلك بنفسه.

وكان عون يشير بذلك إلى قرارات اتخذت خلال اجتماع رفيع المستوى عُقد في وقت سابق من الشهر الجاري بهدف إنعاش الاقتصاد المتعثر، الذي يعاني من أحد أثقل أعباء الديون العامة في العالم. وكان رئيس الوزراء سعد الحريري قد ذكر بعد اجتماع التاسع من أغسطس أن الخطوات التي تم الاتفاق عليها تستهدف الانتهاء من ميزانية 2020 في الموعد المناسب وإعداد خطة لبدء مشروعات تبلغ قيمتها 3.3 مليار دولار.

ووافق مجلس النواب على تلك الخطة وأزال العقبات أمام التنفيذ الكامل لخطة إصلاح قطاع الكهرباء وقوانين لمكافحة التهرب الضريبي وتنظيم العطاءات العامة.

وقال الرئيس اللبناني "سارعي" شخصيا المسار التنفيذي لقرارات لقاء بعيدا المالي والاقتصادي بالتعاون مع الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري والقوى السياسية المشاركة في السلطة".

ونسبت وكالة رويترز إلى عون قوله إن "الهدف هو ضمان الاستقرار السياسي في مجلس الوزراء وخارجه،



المحرك الأساسي للاقتصاد التونسي

قفزة عوائد السياحة تبت التفاؤل في الاقتصاد التونسي الإيرادات تقفز بنسبة 44 بالمئة هذا العام بمقارنة سنوية

أشاعت قفزة كبيرة في إيرادات السياحة التونسية، التي تعد العمود الفقري لمجمل النشاط الاقتصادي، حالة من التفاؤل بإمكانية تصحيح الاختلالات المالية المزمنة، والتي ظهرت بوادرها في ارتفاع نادر في الاحتياطات المالية.

تونس - أظهرت بيانات رسمية أن إيرادات قطاع السياحة في تونس سجلت قفزة نمو هائلة منذ بداية العام وحتى العاشر من أغسطس الجاري، حيث ارتفعت بنسبة 44 بالمئة بمقارنة سنوية.

وقال البنك المركزي إن عوائد القطاع السياحي قفزت خلال تلك الفترة إلى 3.16 مليار دينار (1.1 مليار دولار) من نحو 2.19 مليار دينار (763 مليون دولار) في الفترة نفسها من العام الماضي. ويمثل قطاع السياحة المحرك الأساسي للاقتصاد التونسي، وهو مصدر رئيسي لجلب العملة الأجنبية وتوفير الوظائف. ويمثل حوالي 8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتجمع الأوساط الاقتصادية على أن نمو عوائد القطاع السياحي سينعكس على جميع قطاعات الاقتصاد المتعثر ويساهم في تصحيح اختلالات المؤشرات المالية بعد أن ظهرت في ارتفاع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي بعد سنوات من التراجع. وتشير تقديرات وزارة السياحة إلى أن تونس تتوقع أن يتجاوز عدد السياح في مجمل العام الحالي لأول مرة حاجز 9 ملايين سائح، مقارنة باستقبال 8.3 مليون سائح في العام الماضي، وذلك بعد سياسة ترويج واسعة استهدفت الأسواق التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

وتصاعد رهان الحكومة التونسية على السياحة من خلال استراتيجية جديدة أطلقتها العام الماضي، تستهدف استقطاب أكثر من 10 ملايين سائح في العام المقبل. وترجع وتيرة النمو هذا العام تحقيق أهداف أعلى من التقديرات الحكومية.

ويؤكد العاملون في القطاع أن السياحة تعيش هذه الأيام نشاطا غير مسبوق منذ سنوات، حيث تشهد المنتجعات السياحية والفنادق في الولايات المطلة على البحر المتوسط ارتفاعا كبيرا في نسبة الوافدين الأجانب من البلدان الأوروبية والجزائر. وتسابق الحكومة الزمن لتعزيز جاذبية السياحة، حيث افتتحت مؤخرا أكبر منتجج صحراوي في البلاد، لتحويل ولاية توزر إلى إحدى أبرز الوجهات العالمية في هذا المجال.

ويراهن المسؤولون على أن يكون منتج أناتارا البالغة تكلفته حوالي 1.1 مليار دولار إيرادات السياحة منذ بداية العام حتى 10 أغسطس بحسب البنك المركزي

وانعكس الانتعاش السياحي في ارتفاع نادر في احتياطات النقد الأجنبي التونسية، ليعطي بصيص أمل بتخفيف الاختلالات المالية المزمنة، بعد أن وصلت الانخفاض بشكل شبه متواصل منذ الانتفاضة الشعبية في بداية عام 2011.

وأظهرت بيانات البنك المركزي الأسبوع الماضي أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، سجلت ارتفاعا كبيرا في منتصف أغسطس حين قفزت بنسبة تقارب 10.5 بالمئة مقارنة بمستوياتها في منتصف الشهر الماضي. وأشارت البيانات إلى قيمة تلك الاحتياطات التي يحتفظ بها البنك بلغت نحو 6 مليارات دولار مقارنة بنحو 5.43 مليارات دولار في 15 يوليو الماضي.

وأكدت أن مستويات الاحتياطات الحالية أصبحت تكفي لتغطية واردات البلاد لمدة تصل إلى 96 يوما، بعد أن كانت تكفي لتمويلها لفترة 87 يوما فقط قبل شهر واحد.

وقال البنك إن سعر صرف الدينار التونسي واصل الارتفاع الذي بدأ قبل شهرين مقابل سلة من العملات العالمية، ليصل الدولار إلى 2.86 دينار، مقارنة بنحو 3 دنانير في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

وينقسم الخبراء بشأن آثار الارتفاع الغامض للدينار التونسي، لكن محافظ البنك المركزي مروان العباسي يؤكد أن الظروف النقدية والمالية الحالية في تونس "جيدة واستثنائية" بعد تحسن سعر صرف الدينار.

وأرجع سبب التحسن إلى ارتفاع عوائد السياحة التي توفر أكثر من 20 بالمئة من مصادر البلاد من العملات الأجنبية، إضافة إلى ارتفاع تحويلات التونسيين العاملين في الخارج. ويرى صندوق النقد الدولي أن الارتفاع المفاجئ لقيمة الدينار يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على اقتصاد تونس وقد يكبل قدرة الحكومة على مواصلة تنفيذ الإصلاحات وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

وقالت بعثة الصندوق خلال زيارتها إلى تونس في الشهر الماضي، إن ارتفاع سعر صرف الدينار يخطو على مخاطر محتملة قد تعيق وتيرة تعافي الاقتصاد التونسي.

ويثير بعض المحللين شكوكا في أن سبب الارتفاع هو تدخل البنك المركزي في سوق الصرف المحلي في ظل ضغوط سياسية تتعلق باقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ويرى هؤلاء أن حقائق الأمر الواقع المتعلقة بالاقتصاد التونسي الهش لا تدعم صعود الدينار، ويحذرون من التداعيات السلبية لصعود قيمته إلى مستويات أعلى من قيمته الفعلية.

ويأتي ذلك مناقضا لأحد تعهدات تونس لصندوق النقد بخفض قيمة الدينار، من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات التونسية وتعزيز جذب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم الاستثمار.

ويشدد الصندوق على ضرورة متابعة الإصلاحات المتفق عليها وضرورة تركيز السياسات الاقتصادية في المدى القصير على تقليص عجز الموازنة والتحكم في العجز التجاري.

وقال رئيس بعثة الصندوق بيورن روتر إن "ارتفاع سعر الدينار وزيادة أسعار النفط وبقاؤهما للنمو لدى شركاء تونس التجاريين الرئيسيين ستؤثر على المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، رغم ما حققه قطاع السياحة من أداء فاق التوقعات".

المغرب يستهدف خفض إنفاق المؤسسات الحكومية

وقال رشيد لزرق، الباحث في العلوم السياسية لـ"العرب"، إن المالية العمومية تراوح مكانها بين إكراهات العجز الحاصل في الميزانية وارتفاع نسبة الدين العام.

وتوقع أن تجد الحكومة المغربية صعوبة في مواصلة سياسة الاقتراض خلال المرحلة القادمة دون القيام بإصلاحات هيكلية لجلب الاستثمار، الذي يحتاج لمواصلة تحسين مناخ الأعمال وتحسين الخدمات العمومية.

وشدد في مذكرة توجيهية تتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 على ضرورة تسريع تطبيق الإصلاحات بهدف تحسين آليات التوزيع العادل للثروة على مختلف جهات البلاد.

وتضمنت المذكرة التأكيد على الإصلاح الضريبي وتقوية نجاعة تدبير السياسات العمومية، التي تتضمن إصلاح الإدارة وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية والتدبير الناجح للاستثمار.

وتوقع المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحلبي، أن يسارع نمو الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب العام المقبل بنسبة 3.4 بالمئة مقارنة بنحو 2.7 بالمئة متوقعة في العام الحالي.

محمد مامون العلوحي
الرباط - دعا رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، إلى ترشيد النفقات المرتبطة بتسيير إدارة المؤسسات الحكومية من خلال تعزيز كفاءتها من أجل معالجة الاختلالات المالية وتحقيق التوازن على أسس مستدامة.

وشدد على ضرورة مواصلة التحكم في أساليب الإنفاق وخاصة في ما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء من خلال تشجيع استعمال الطاقات المتجددة والتكنولوجيا التي تعزز كفاءة استهلاك الطاقة.

وأضاف أن الإجراءات ينبغي أن تشمل ترشيد إنفاق مخصصات الاتصالات والنقل والتنقل داخل وخارج المغرب واستئجار وثايت المقرات الإدارية واقتناء وتاجير السيارات، إضافة إلى نفقات الاستقبال والفندقة وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات ومصاريف الدراسات.

وأقرت الحكومة بان الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية خلال العام المقبل محفوف بمجموعة من المخاطر، التي تكمن أساسا في تباطؤ النمو العالمي، وتقلبات أسعار الطاقة بسبب التوترات الجيوسياسية.

سعد الدين العثماني
تحديد سقف إنفاق جميع المؤسسات والدوائر الحكومية

وأضاف الباحث المغربي أن التحديات تفرض على الحكومة ضرورة تسريع الإصلاحات الاقتصادية من أجل الوصول إلى أقصى درجات الفعالية من خلال القيام بإصلاحات هيكلية.

وفي هذا الإطار طالب رئيس الحكومة مختلف القطاعات الحكومية بالنقد بعدد من التوجهات الرئيسية لإعداد مقترحاتها في مشروع قانون



تعزيز كفاءة الإدارة لتعزيز النمو الاقتصادي